المرصد

مين على الأحداث

الخميس 28 يناير 2021 | 26 صفحة | العدد: 150 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

ليبيا الحبلى بالتطورات والاحداث

بين الايجابية والسلبية..

الى أين تتجه الاوضاع ؟

الأسود..هذه أسباب تعثر الحوار السياسي ولا وجود لمشكلة حقيقية بين الليبيين

التعثر الأممي..
حلقة الوصل الأضعف
في الحل الليبي

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تطورات الأزمة الليبية

انفراجة سياسية وتعقيدات ميدانية

مجلة «المرصد»

تعيش ليبيا مؤخرا على وقع تطورات عديدة توحي بتغير قادم في المشهد الليبي بعد سنوات من الانقسامات التي كرست صراعات وحروبا متتالية أرهقت البلاد والعباد.ويبدو منطقيا تصاعد مؤشرات الامل في التوصل الى تسوية شاملة بعد أسابيع طويلة من الجهود المحلية والدولية التي أفرزت عن اجتماعات ومشاورات متتالية فتحت الباب أمام توافقات هامة من شأنها احداث منعرج في الوضع الليبي عامة.

فعلى الصعيد السياسي تبدو الأمور بالرغم من التعثرات المتتالية وكأنها تسير في طريق الانفراج حيث تجاوز الفرقاء الليبيون أخيرا عقدة اختيار السلطات التنفيذية التي ستقود البلاد خلال المرحلة المقبلة، والتي كانت قد توصلت إليها لجنة استشارية منبثقة عن ملتقى الحوار،وذلك بعد الاتفاق على مقترح آلية لاختيار هذه السلطات بحسب ما أعلنت البعثة الأممية إلى ليبيا.

وجرى الاثنين 18 يناير 2021 التصويت عبر الدائرة المغلقة بين أعضاء ملتقى الحوار الممثلين لمجلسي الدولة والنواب الليبي على آلية اختيار الحكومة والمجلس الرئاسي القادم، التي كانت قد توصلت إليها اللجنة الاستشارية المنبثقة عن ملتقى الحوار، والتي انطلقت الأربعاء 13 يناير اجتماعاتها في جنيف واستمرت حتى 16 يناير، في مهمة رئيسية هي مناقشة القضايا العالقة المتعلقة باختيار سلطة تنفيذية موحدة، وتقديم توصيات يتخذها الملتقى بكامل هيئته، وذلك بعد فشل المتحاورين في الوصول إلى تلك الآلية.

وأعلنت البعثة الأممية في ليبيا أن 72 عضوًا من ملتقى الحوار السياسي الليبي شاركوا في عملية التصويت، حيث صوّت 51 منهم لصالح الآلية المقترحة، وهو ما يمثل حوالي 73% من الأصوات المدلى بها، وصوت 19 عضوًا ضدها. فيما امتنع عضوان عن التصويت، ولم يشارك اثنان آخران في العملية.

وأكدت أنه بناء على اقتراح اللجنة الاستشارية نال ثلاثة وسبعون بالمائة من الأصوات، فقد تم اعتماد الاقتراح بتجاوز الحد الأدنى المطلوب، الذي كانت قد حددته اللجنة بنسبة ثلاثة وستين بالمائة من أصوات المقترعين.وأشارت البعثة إلى أنها تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على إجراءات واستمارات الترشيح بالإضافة إلى جدول زمني لعملية التصويت، والتي سيتم مشاركتها مع كافة الأعضاء قريبًا، وسوف تتولى لجنة من الملتقى التحقق من طلبات الترشيح المقدمة لضمان الشفافية الكاملة.

ويمثل الاتفاق انفراجة كبيرة في المشهد الليبي خاصة وأن عقدة اختيار المناصب مثلت مصدر خلافات كبيرة لازمت الحوار الليبي منذ فترة طويلة.ورحبت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز ،باعتماد أعضاء ملتقى الحوار السياسي مقترح آلية اختيار السلطة التنفيذية الموحدة ،معتبرة أنه أمام الليبيين فرصة حقيقية لتجاوز خلافاتهم وانقساماتهم.

وقالت ويليامز انه وبهذا التصويت، اتخذ أعضاء الملتقى خطوة هامة نحو تنفيذ خارطة الطريق التي تم تبنيها في تونس العاصمة منتصف شهر نوفمبر الماضي» مضيفة أنه «أمام الليبيين الآن فرصة حقيقية لتجاوز خلافاتهم وانقساماتهم، واختيار حكومة مؤقتة لإعادة توحيد مؤسساتهم من خلال الانتخابات الوطنية الديمقراطية التي طال انتظارها» وتابعت «إن هذه سلطة تنفيذية مؤقتة سيتم استبدالها بسلطة منتخبة ديمقراطيًا، بعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021».

تجاوز الفرقاء الليبيون أخيرا عقدة اختيار السلطات التنفيذية التي ستقود البلاد خلال المرحلة المقبلة، والتي كانت قد توصلت إليها لجنة استشارية منبثقة عن ملتقى الحوار،وذلك بعد الاتفاق على مقترح آلية لاختيار هذه السلطات.

وحظي توصل فرقاء ليبيا لآلية اختيار السلطة التنفيذية،بترحيب دولي باعتبارها فرصة إيجابية.وأشادت السفارة الإيطالية لدى ليبيا بالاتفاق، وقالت في عدة تغريدات عبر حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إن التقدم الذي أحرزته اللجنة الاستشارية التابعة لمنتدى الحوار السياسي الليبي جيد جدا.

وقال السفير الألماني في ليبيا أوليفر أوفتشا، إن» التقدم الذي أحرزته اللجنة الاستشارية خلال اجتماعاتها في جنيف، الأسبوع الماضي، يعد إشارة قوية للتغيير. ودعا أوفتشا، في تغريدات عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، القادة السياسيين المسؤولين لاحترام رغبة الليبيين الذين يدعمون انتخاب حكومة مؤقتة موحدة للتحضير للانتخابات، مطالبًا إياهم بالسعي لتحقيق هذه الرغبة في الأسابيع المقبلة.

وبدورها، هنأت السفارة الفرنسية في ليبيا، الليبيين بالنتائج الإيجابية، داعية إلى السماح بانتخاب سلطة تنفيذية موحدة جديدة للوصول بليبيا إلى الانتخابات.فيما دعت السفارة الأمريكية في ليبيا،إلى العمل بشكل عاجل، وبحسن نية من خلال منتدى الحوار السياسي الليبي لتشكيل حكومة موحدة جديدة،مؤكدة أنه يتعيّن على الشعب الليبي والمجتمع الدولي استخدام جميع الأدوات المتاحة لمنع أي محاولات لعرقلة هذا الانتقال السياسي.

وبالتزامن مع هذا الاتفاق،انطلقت أعمال اللقاء الثاني للجنة الدستورية الليبية المؤلفة من وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بعشرة أعضاء لكل منهما،الثلاثاء 19 يناير 2021؛ لمناقشة الترتيبات الدستورية المؤدية إلى الانتخابات العامة في الـ 24 من ديسمبر 2021،وذلك على مدار ثلاثة أيام وفق ما اعلنت البعثة الاممية في بيان لها.

وأكدت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز،على «ضرورة الاتفاق على الترتيبات الدستورية في المرحلة المقبلة نظرا لأهمية ذلك وارتباطه بمخرجات المسارات الأخرى».محذرة من أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق «فسيكون لذلك تداعيات سلبية جدا على المسارات الأخرى، بما فيها الحالة الأمنية والاقتصادية».

واستضافت العاصمة المصرية القاهرة، في 11 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اجتماعات لممثلين عن مجلسي النواب والدولة في ليبيا وأعضاء هيئة الدستور لبحث المسار الدستوري. واتفقت الأطراف الليبية، خلال الاجتماع، على «إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول لصيغة توافقية حول الدستور واستكمال المناقشات بشأنه لاحقاً، على أن تعقد جولة ثانية في مصر لاستكمال المناقشات البناءة حول الترتيبات الدستورية، ولكي يجري مجلس النواب حواراً مجتمعياً للوصول إلى توافقات دستورية تسمح للبلاد بالمضي قدماً في المسار الدستوري.

وفي غضون ذلك،تبدو الأوضاع الميدانية أقل انفراجا فالتوتر مازال يطرح نفسه بقوة في ظل استمرار مؤشرات من شانها اجهاض جهود السلام في ليبيا.ولعل التحركات التركية هي الأبرز في هذا الجانب حيث يتواصل الحديث عن استمرار أنقرة في مخططاتها التخريبية في البلاد.وقال المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي، اللواء أحمد المسماري، الأحد 17 يناير 2021، إن هناك عمليات نقل مستمر خلال الأيام الماضية من تركيا وسوريا إلى ليبيا، لكن هناك متغير في هذا الملف وهو أن العناصر التي يتم نقلها من سوريا إلى أنقرة، حصلت على تدريب متقدم، وعلى الأسلحة.

وأضاف المسماري، في تصريحات

> يمثل الاتفاق انفراجة كبيرة في المشهد الليبي خاصة وأن عقدة اختيار المناصب مثلت مصدر خلافات كبيرة لازمت الحوار الليبي منذ فترة طويلة.

تلفزيونية،أن «هذا المتغير يختلف عن السابق، حيث كان الجميع يتم نقلهم كأفراد مشاة دون تدريب، وهذا استعداد من تركيا للمرحلة القادمة، وهو خطف نقطة تماس غرب مدينة سرت».

وفي وقت سابق،قال المرصد السوري، في بيانٍ له، إن حوالي 200 من المرتزقة الموالين لتركيا توجهوا نحو ليبيا مؤخرا، وتم نقلهم سرا إلى هناك.وأوضح المرصد إن دفعة جديدة عادت إلى سوريا خلال الساعات الماضية، وتضم نحو 95 مقاتلا، مشيرًا إلى أنهم عادوا بعد وساطات من قبل قادة مجموعاتهم.

ومنتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان أن إجمالي المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا إلى ليبيا بلغ 18 ألف سوري، إضافة إلى 2500 تونسي، مؤكدا أن من بينهم أطفالا أقل من 18 عاما وصل عددهم إلى 350 طفلا.وأضاف أن 10 آلاف و750 مرتزقا عادوا إلى سوريا، بعد انتهاء عقودهم وأخذ مستحقاتهم المالية، مؤكدا وجود 10 آلاف آخرين من الموالين لتركيا، بينهم 2500 من حملة الجنسية التونسية.

ويمثل وجود مرتزقة تركيا مصدر توتر كبير في غرب ليبيا الذي يعيش على وقع صراعات على السلطة والنفوذ،تتواصل ملامحه في الظهور يوما بعد يوم.آخر هذه الملامح جاء مع تعيين رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج للقيادي المليشياوي عبد الغني الككلي الشهير بـ«غنيوة» رئيسا لجهاز أمني جديد وإلحاقه بالرئاسي.

وقبل ذلك أعاد السراج، تنظيم «قوة الردع الخاصة» بقيادة عبد الرؤوف كارة وإلحاقها بالرئاسي بعد أن كانت تتبع وزارة الداخلية.واعتبرت هذه التحركات محاولة من السراج لمواجهة نفوذ وزير داخليته فتحي باشاغا بعد أن تصاعد التوتر بين الطرفين خلال الأشهر الماضية وخاصة بعد قرار السراج توقيف باشاغا عن العمل واحالته الى التحقيق.

وتأتي تحركات السراج في أعقاب اعلان وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا،اطلاق عملية محتملة تستهدف عدة قيادات مسلحة في غرب ليبيا، وحملت هذه العملية اسم «صيد الأفاعي» للقبض على عدة شخصيات من قيادات مليشياوية، تتبع رسميا حكومة الوفاق، وشاركت فعليا في الحرب ضد الجيش الليبي في أكثر من جبهة.

واعترضت وزارة الدفاع التي يقودها صلاح النمروش المتحدر من مدينة الزاوية،على عملية «صيد الأفاعي»،فيما أكد آمر المنطقة العسكرية الغربية أسامة الجويلي وآمر المنطقة العسكرية طرابلس عبد الباسط مروان، عدم اطلاعهما أو التنسيق المسبق

> أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز،على «ضرورة الاتفاق على الترتيبات الدستورية في المرحلة المقبلة نظرا لأهمية ذلك وارتباطه بمخرجات المسارات الأخرى».

معهما بخصوص ما يطلق عليه عملية صيد الأفاعي، وأشارا إلى عدم ضرورتها في الظرف الحالي.

وتنشط في ليبيا عصابات متخصصة في تهريب المهاجرين غير النظاميين إلى دول أوروبا وفي تهريب الوقود نحو دول الجوار سواء عبر البر نحو تونس والدول الإفريقية أو عبر البحر نحو مالطا، ويدير أفرادها أنشطتهم بعيدا عن أعين الأجهزة الأمنية أو بالتواطؤ معهم، وتزدهر أنشطة التهريب في صبراتة وزوارة والزاوية والقرة بوللي قرب شواطئ ليبيا غرب البلاد.

من جهة أخرى،أعلن باشاغا، الاثنين،اطلاق «الغرفة الأمنية العليا»، بالتعاون مع شركة «روز بارتنرز» البريطانية،مشيرا الى أنه مشروع يحقق أمن ليبيا، ويواكب التغيرات والتقدمات الأمنية التي طرأت على وزارات الداخلية في غالبية دول العالم.بحسب المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية بحكومة الوفاق.

ويشير مراقبون الى أن المشروع كغيره من التحركات التي يقوم بها باشاغا مؤخرا الهدف منها حرب تكسير العظام التي انطلقت منذ أشهر بين المجموعات المسلحة في غرب ليبيا.ويحذر هؤلاء من أن هذه التحركات تنذر باشتعال صراع النفوذ في العاصمة الليبية التي تعاني منذ سنوات جراء الصراعات المتتالية للمليشيات المسلحة على النفوذ.

كما أن الخلافات المتصاعدة داخل حكومة الوفاق تمهد لشرعنة المليشيات في ظل اعتماد الجهات الرسمية عليها.ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن الباحث المصري محمد فتحي الشريف، مدير المركز الأفروآسيوي للدراسات السياسية والاستشارات،قوله أن قرارات السراج الاخيرة تأتي ضمن الصراع الخفي القائم بين السراج، وباشاغا، مشيرا إلى أن رئيس المجلس الرئاسي منذ فترة يحاول أن يسحب البساط من تحت أقدام غريمه وزير الداخلية عبر استقطاب الميليشيات الموالية له.

وأضاف الشريف أنه بالإضافة إلى ذلك هناك مخطط تركي إخواني، يشير إلى الإبقاء على الميليشيات الحالية في طرابلس ومدن الغرب الليبي كما هي، حفاظا على النفوذ التركي، وهذا لن يتحقق حال تفكيك الميليشيات الموالية لأنقرة كما ينص اتفاق اللجنة العسكرية 5+5.وقال، في حال تقدمت الأمور نحو تفكيك الميليشيات فلن يكون عبد الغني الكيكلي، وهيثم التاجوري، إرهابيين كما يعرف الجميع، لكنهما سيكونان قادة لأجهزة أمنية ومعينين بقرارات من قبل الحكومة، وبالتالي من السهل دمجها.

وكان الناطق باسم القائد العام اللواء أحمد المسماري ،قد حذر في تصريحات لموقع «إرم نيوز»،من أن تكون هناك تلاعبات أو إجراءات غير صحيحة المسار العسكري المتمثل في لجنة 5 + 5.وجدد المسماري ترحيب القيادة العامة بأي حوار أو تقارب بين الليبيين، أو تفاهم حقيقي من المجتمع الدولي لحقيقة الأمر في ليبيا.

ومازالت ليبيا حبلى بالأحداث والتطورات التي تتابع بشكل سريع منذ سنوات في أعقاب الأزمة التي اندلعت في البلاد جراء التدخل الغربي الذي حولها من بلد آمن مستقر الى ساحة للفوضى والحروب التي لا تخمد نيرانها.ولا شك أن الاتفاقات الأخيرة تمثل نقطة هامة في المشهد الليبي يمكن البناء عليها للذهاب الى تسوية سياسية شاملة تنهي سنوات الصراع في البلاد، لكن تنفيذ هذا الامر يحتاج الى أرضية صالحة يمكن تحقيقها من خلال العمل على اخراج المرتزقة والارهابيين الموالين لتركيا ووقف التدخلات الخارجية في البلاد، والعمل على تفكيك المليشيات المسلحة وجمع السلاح، وهو ما سيسهل الاستحقاقات السياسية في البلاد من توافق حول الدستور والذهاب لانتخابات تشريعية ورئاسية تنتهي بحكومة موحدة قادرة على ادارة البلد الغني بالثروات.

> يمثل وجود مرتزقة تركيا مصدر توتر كبير في غرب ليبيا الذي يعيش على وقع صراعات على السلطة والنفوذ،تتواصل ملامحه في الظهور يوما بعد يوم.

المسار السياسي الليبي

مخاضات التفاؤل والتعثر

شريف الزيتوني

تسارع الأحداث في الملف الليبي، لا يخفي تخوفات كبيرة من العودة إلى نقاط البداية. أن تتقدّم العملية السياسية بشكل ملفت يقربها من الحل النهائي، ثم تعاد خطابات التحذير، فذلك يعني أن أمرا ما مازال عالقا أو أن أطرافا لا تريد لهذا البلد أن يستعيد استقراره ويهنأ شعبه بعد سنوات الحرب والاقتتال الداخلي. في كل هذا هناك دور أممي مترددد، مرة بحجة عدم التدخل والاكتفاء بدور الرقابة، وترك الأمور لليبيين، مرة بأن دورها رقابي وإجرائي أكثر منه متنفذ وقادر على الحسم، لكن حساسية الوضع وهشاشة الاتفاقات تفرض على وليامز، أن تكون أكثر جهدا في التقدّم بالعملية السياسية، حتى بفرض ضغوط على الفرقاء من أجل إنهاء كابوس الصراع الذي لم يعد أحد راغبا فيه.

في شهري أكتوبر ونوفمبر من العام المنقضي، كانت كل المؤشرات تذهب نحو الحل الليبي، بإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات، وكانت لقاءات الفرقاء دورية بين ممثلي الأعلى للدولة والنواب باعتبارهما صاحبي «الشرعية» النسبية في الشارع الليبي. لقاءات ترج دائما ببيانات وتفاهمات إيجابية. والواقع أن هناك بالفعل إرادة للتقدّم بالعملية السياسية، وما اللقاءات الكثيرة التي عقدت في عواصم عربية وأوروبية، وما عودة الملاحة الجوية بين طرابلس وبنغازي، وبداية فتح الطرقات الرئيسية بين شرق البلاد وغربها، وتنقل مسؤولين كبارا في مؤسسة النفط إلى المنطقة الشرقية، وتبادل الأسرى، إلا أن تلك المؤشرات لا تخفي أن هناك بعض التململ الذي بدأ يخرج منذ ديسمبر الماضي ويناير الجاري، في علاقة ببعض النقاط التي تتعلق بما هو سياسي بالأساس، بالإضافة إلى التقاذف بالاتهامات وبإطلاق التحذيرات في علاقة بتحرك طرفي القتال على خط سرت الجفرة، الذي يبقى النقطة المخيفة في كل ما يحدث، لأن أي انزلاق جديد نحو الحرب يعني إجهاضا لكل ما بُني خلال الأشهر الماضية، وهذا ما لا يريده لا الليبيون الذين أرهقتهم الحرب، ولا حتى الأطراف الإقليمية والدولية التي أصبح الملف الليبي لديها مشكلا أمنيا واقتصاديا وضروري العمل على حله.

أولى وأهم الإشكالات التي طفت على سطح الأحداث في ليبيا في الأسابيع الأخيرة، هي آلية اختيار السلطة التنفيذية. يجدر التذكير هنا أن البعثة الأممية التي تشرف على المسار برمته، ربما حاولت التسريع بالحوارات وبث رسائل طمأنة بشأن التقدّم بالمشاورات، لكن يبدو أن تعقيدات الملف الليبي، وعلى الرغم من الخبرة التي كسبتها البعثة، لكن يبدو أن مأزق التمثيلية في اختيار ممثلي المواقع الهامة في الدولة جعل البعثة في موقف حرج تتغلب عليه ببعض التقدّم في مسارات أخرى تتعلق بما هو اقتصادي أو اجتماعي.

ففي منتصف ديسمبر الماضي وخلال اجتماع للجان التفاوض، أخفق أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، في التوصل

> تسارع الأحداث في الملف الليبي، لا يخفي تخوفات كبيرة من العودة إلى نقاط البداية. أن تتقدّم العملية السياسية بشكل ملفت يقربها من الحل النهائي، ثم تعاد خطابات التحذير، فذلك يعني أن أمرا ما مازال عالقا أو أن أطرافا لا تريد لهذا البلد أن يستعيد استقراره ويهنأ شعبه بعد سنوات الحرب والاقتتال الداخلي.

إلى توافقات ملزمة للترشح للمناصب التنفيذية، بما يحدد الحوار برمته. تزامن ذلك مع قرار أممي من الأمين العام بتعيين مبعوث جديد هو البغاري نيكولاي ملادينوف، الذي اعتذر هو الآخر بزعم مشاغل خاصة في بلاده تمنعه من القيام بمهمته في ليبيا، لتواصل ويليامز مهمتها وتبقى أمام ملفات كثيرة، تحتاج حلولا منفردة لأن الاتفاقات الشاملة لا يمكن أن تأتي بحلول واضحة وتبقى مجرّد بيانات متفائلة ليست أكثر.

بقيت آلية اختيار ممثلي السلطة التنفيذية إذن، إشكالية عالقة لا يمكن معها التقدّم بالجانب السياسي. وفي نفس الاجتماع المذكور، والذي كان الثالث الذي يتناول المسألة فشل المجتمعون في الاتفاق على مقترح تحديد آلية الاختيار، وقالت البعثة إن 50 عضواً فقط شاركوا في عملية التصويت (من أصبل 75)، في حين امتنع 21 آخرون، بما يعني عدم الحصول على النصاب الذي يمكن على ضوئه ضمان التصويت على أي من المقترحات.

لكن رغم تلك التخوفات، وبعد أيام من الجمود في النقاط الحاسمة، وصل الليبيون يوم 16 يناير في جنيف التي تستضيف أغلب اللقاءات، إلى اتفاق على آلية اختيار السلطة التنفيذية التي سيوكل لها الإعداد للمرحلة التي تسبق الانتخابات المزمع إجراؤها نهاية العام الجاري. وقالت البعثة الأممية للدعم في ليبيا، إن القرار الذي تم توقيعه الاثنين، تمت مشاطرته «مع الأعضاء الـ 75 في ملتقى الحوار السياسي الليبي في وقت سابق من بعد ظهر اليوم (16 يناير). وسوف يصوت الأعضاء الـ 75 على هذه الآلية يوم الاثنين المقبل». وأضافت البعثة

> في شهري أكتوبر ونوفمبر من العام المنقضي، كانت كل المؤشرات تذهب نحو الحل الليبي، بإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات، وكانت لقاءات الفرقاء دورية بين ممثلي الأعلى للدولة والنواب باعتبارهما صاحبي «الشرعية» النسبية في الشارع الليبي، إلا أن تلك المؤشرات لا تخفي أن هناك بعض التململ، في علاقة ببعض النقاط التي تتعلق بما هو سياسي بالأساس، بالإضافة إلى التقاذف بالاتهامات وبإطلاق التحذيرات في علاقة بتحرك طرفي القتال على خط سرت الجفرة.

في بيان لها أن كل مجمع انتخابي سيقوم «على حدة بتسمية ممثل المجمع الى المجلس الرئاسي معتمداً على مبدأ التوافق في الاختيار (70 بالمائة). اذا تعذر ذلك يتم التوجه الى تشكيل قوائم من كل الأقاليم مكونة من 4 اشخاص كل منهم يحدد المنصب الذي يترشح اليه (رئاسة المجلس الرئاسي، عضوية المجلس الرئاسي، رئاسة الوزراء). لكي تعرض القائمة للتصويت في القاعة يجب ان تحصل كل قائمة على 17 تزكية (8 من الغرب، 6 من الشرق و 3 من الجنوب)، تفوز القائمة التي تحصل على 60 بالمائة من أصوات القاعة في الجولة الأولى وإن لم تحصل أي من القوائم على هذه النسبة تتنافس في الجولة الثانية القائمتان اللتان حصلتا على النسبة الأعلى على ان يتم اختيار القائمة التي تفوز بـ50 بالمائة + 1 من الأصوات في الجلسة العامة».

واعتبرت البعثة أن هذا الإجراء «هو أفضل تسوية يمكن التوصل إليها، لأن هذا المقترح يحترم البعد الإقليمي، ويشجع الناس بالفعل على التسامي فوق انقساماتهم وأقاليمهم في سبيل تعزيز التفاهم وبناء الوحدة في البلاد، كما يجسد مبادئ الشمولية للجميع والشفافية والتمثيل العادل عبر الأقاليم وداخل المجموعات السكانية المختلفة»، بحسب قولها.

وفي ضوء هذه التطورات، يعود الأمل إلى الليبيين، بإنهاء سنوات الخلافات والقتال، والتوجه بشكل شجاع وهادئ نحو انتخابات يعود لليبيين وحده اختيار من يمثلهم فيها، لكل هذا يبقى رهين التزام الجميع بما تم الاتفاق عليه، لأن هناك بالتأكيد بعض الأطراف التي تعرف أن مستقبلها السياسي مهدد وبالتالي ستلعب على الوقت وربما حتى على اختلاق المشاكل من أجل تأجيل أي نجاح في طي صفحة السنوات الماضية.

** أولى وأهم الإشكالات التي طفت على سطح الأحداث في ليبيا في الأسابيع الأخيرة، هي آلية اختيار السلطة التنفيذية. يجدر التذكير هنا أن البعثة الأممية التي تشرف على المسار برمته، ربما حاولت التسريع بالحوارات وبث رسائل طمأنة بشأن التقدّم بالمشاورات، لكن يبدو أن تعقيدات الملف الليبي، وعلى الرغم من الخبرة التي كسبتها البعثة، لكن يبدو أن مأزق التمثيلية في اختيار ممثلي المواقع الهامة في الدولة جعل البعثة في موقف حرج تتغلب عليه ببعض التقدّم في مسارات أخرى تتعلق بما هو اقتصادي أو اجتماعي.

التعثر الأممي

حلقة الوصل الأضعف في الحل الليبي

نجاة فقيري

على امتداد 10 أشهر، يتواصل الخلاف في أروقة الأمم المتحدة بشأن تعيين مبعوث أممي جديد لليبيا خلفا لغسان سلامة الذي استقال من منصبه مطلع مارس الماضي، لتشهد الدبلوماسية الأممية في ليبيا تعثرا صاحبته تطورات كثيرة على الساحة من تواصل للصراع بين الفرقاء ثم الهدنات المتلاحقة وخرقها ثم الهدنة «الجادة» بإعلان وقف نهائي لإطلاق النار ومسارات الحوار الحثيثة التي خاضها أطراف النزاع في غياب مبعوث أممي.

كان الملف الليبي ثقيلا و«مجهدا ما دفع المبعوث الأممي السابق غسان سلامة إلى الإستقالة،إذ طلب إعفائه من مهمته لأسباب صحية، وقال سلامة في تدوينته الشهيرة «سعيت لعامين ونيف للم شمل الليبيين وكبح تدخل الخارج وصون وحدة البلاد، وعلي اليوم، وقد عقدت قمة برلين، وصدر القرار 2510، وانطلقت المسارات الثلاثة رغم تردد البعض. أن أقر بأن صحتي لم تعد تسمح بهذه الوتيرة من الإجهاد، لذا طلبت من الأمين العام إعفائي من مهمتي آملا لليبيا السلم والاستقرار».

في 11 مارس ، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ستيفاني ويليامز كممثل خاص للأمم المتحدة بالإنابة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، إلى حين تعيين مبعوث جديد لها. وأظهرت ستيفاني «التزامها وقيادتها المتميزين في دفع العملية السياسية إلى الأمام في ليبيا»، حسب الأمين العام للأمم المتحدة. ورغم ما حققته من تقدم في دفع الحوارات نحو الحل السياسي التي أفرزت عديدا من النقاط الهامة وخارطة طريق «شبه واضحة» للحل السياسي بالبلاد واجتماع الفرقاء في أكثر من محفل واجماعهم على المضي قدما نحو الخروج من الأزمة والصراعات رغم «التذبذبات» والمناوشات والتدخلات الخارجية «الثقيلة»،إلا أن حلقة الوصل الأممية المتمثلة في مبعوث خاص للبلد الممزق ألقت بظلال كثيفة على الحوار في مختلف مراحله. في طريق البحث عن خلف لسلامة، واجه تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمطان لعمامرة، اعتراضا أمريكيا، فوجد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مرشحة أفريقية هي الوزيرة الغانية السابقة هنا سيروا تيتيه، لكنها استبعدت أيضا.

ورغم مطالبة إفريقيا ،منذ

غسان سلامة:»سعيت لعامين ونيف للم شمل الليبيين وكبح تدخل الخارج وصون وحدة البلاد، وعلي اليوم، وقد عقدت قمة برلين، وصدر القرار ٢٥١٠، وانطلقت المسارات الثلاثة رغم تردد البعض. أن أقر بأن صحتي لم تعد تسمح بهذه الوتيرة من الإجهاد، لذا طلبت من الأمين العام إعفائي من مهمتي».

فترة طويلة، بأن يتحول المنصب إلى شخصية أفريقية، لكن دون جدوى.
في ديسمبر الماضي ، تمكن مجلس الأمن أخيرا من تجاوز انقساماته للاتفاق على مرشح الولايات المتحدة، البلغاري نيكولاي ملادينوف ، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط. لكن الأخير فاجأ الجميع بعد ذلك بتقديم استقالته «لأسباب شخصية وعائلية» وإنهاء عمله في الأمم المتحدة.
هذه العثرات الدبلوماسية الاممية المتلاحقة ألقت بظلالها على الحوار الليبي ومدى تطوره وتطبيق بنوده على أرض الواقع خاصة مع تضاعف التدخلات الخارجية وتمديد التواجد التركي على الآراضي الليبية إضافة إلى حضور المرتزقة والمليشيات في الأزمة الليبية بقوة وتواصل حشدهم حتى الأيام الأخيرة حسب المرصد السوري وهو ما يتعارض مع بنود اتفاق جنيف التي قضت بإخراجهم في غضون 90 يوم لكن المهلة انقضت وموقع المليشيات يتدعم في قلب الصراع الليبي.
مع التطور السريع لسيناريوهات المشهد الليبي يعتبر الحضور الدبلوماسي المعرقل في ليبيا، رغم مساعي الممثل الخاص للأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني ويليامز،نقطة الضعف الأبرز،إلى جانب عدة نقاط أخرى من أهمها التدخلات الخارجية. إذا يعتبر المحللون والمهتمون بالشأن الليبي الغياب الدبلوماسي للأمم المتحدة على الآراضي الليبية«موقفا وحضورا إيديولوجيا غائبا عن الساحة لم يغطيه وجود ويليامز» بل وثغرة باتت تطرح الكثير من الإستفهامات كلما طال أجل حلحلتها.
يرى الكثيرون أن الحل الذي انتهجه الفرقاء الليبيون لإنهاء سنوات مضنية من الفوضى والصراع بدأ يأخذ قالبه التنفيذي خاصة مع تقدم أشغال اللجنة الإستشارية المنبثقة عن الحوار السياسي الليبي. إلا أن البعض الآخر يرى أن مجريات الحلول المقترحة

> واجه تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمطان لعمامرة، اعتراضا أمريكيا، فوجد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مرشحة أفريقية هي الوزيرة الغانية السابقة هنا سيروا تيتيه، لكنها استبعدت أيضا.

من المشاورات والحوارات التي دارت في عدة بلدان إقليمية ودولية ينقصها الدفع الأممي القوي الذي»تخلى» في قلب الأزمة في مارس 2020 ليتواصل تعثره حتى 18 يناير بتعيين السلوفاكي يان كوفيتش رسميا على رأس البعثة الأممية بليبيا. وحسب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام فقد دعا مفاوضون ليبيون في اجتماعات اللجنة الاستشارية في جنيف ، الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش إلى تأجيل استلام يان كوبيتش مهمة رئاسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومنح الممثلة رئيسة البعثة بالإنابة ستيفاني ويليامز، المزيد من الوقت «لاستكمال عملها وجهودها المضنية في توحيد السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تهيئ الظروف الملائمة لتنظيم انتخابات عامة توافقية نهاية العام الجاري». وفي تصريح خاص للإحدى القنوات العربية، حذر بعض المفاوضين من تسريع انتقال المهام وتغيير طاقم قيادة البعثة في الوقت الذي وصلت فيه العملية السياسية لمرحلتها الأخيرة، حيث دعوا إلى»دعم مخرجات ملتقى الحوار في تونس والمسارات الأخرى، وإرجاء تسلم المبعوث المعين مهامه أسبوعين على الأقل حتى يتمكن أعضاء الحوار من تسمية أعضاء السلطة التي ستوحد السلطات السيادية، حسب ذات التصريح. ووفق ما نقلت بعض الوكالات الإعلامية عن دبلوماسيين بارزين حسب توصيفهم، فقد قوبل اقتراح تعيين كوبيش ببعض التحفظات، لأنه حسب المتحفظين «لا يحظى بسمعة جيدة لناحية الفاعلية» في تحقيق أهدافه.

مايدفعنا للتساؤل عن مستقبل التمثيل الأممي ومدى حضوره وفعاليته في الأزمة الليبية المتعثرة منذ عقد من الزمن، وهو ما يقر ربما محاولة تقديم الحل الإفريقي والإقليمي لحلها نظرا لأهمية ليبيا الإستراتيجية والإقتصادية والحدودية لكل البلدان الإفريقية دون تناسي أهمية البلد النفطي الجيوستراتيجي إقليميا ودوليا مما يتطلب بقوة دعم استقراره وأمنه عودة الهدوء إلى آراضيه بعيدا عن

> حذر بعض المفاوضين من تسريع انتقال المهام وتغيير طاقم قيادة البعثة في الوقت الذي وصلت فيه العملية السياسية لمرحلتها الأخيرة.

تنافس السراج و باشاغا

واجهة لصراع النفوذ في الغرب الليبي

رامي التلغ

الصراع على المرحلة القادمة ومن سيكون فيها الرجل رقم واحد فجرت الخلاف الذي كان كامنا بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، ومنافسه القوي وزير الداخلية فتحي باشاغا المسنود خارجيا، حيث لم تعد الحرب باردة بين السرّاج و باشاغا وأعضاء الفريق الحكومي الواحد إذ برزت للعيان تمظهرات المواجهة و الصراع على النفوذ.

من ذلك،أصد ر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، في 28 أغسطس 2020، قرارًا بوقف وزير الد اخلية المفوض «فتحي باشاغا» احتياطيًا عن العمل، ومثوله للتحقيق الإداري أمام المجلس الرئاسي خلال اثنتين وسبعين ساعة من صد ور هذا القرار، وكان لافتًا صد ور هذا القرار تزامنًا مع زيارة «باشاغا» إلى تركيا، وقد أعلن الأخير قبوله المثول للتحقيق، بموجب قرار المجلس الرئاسي، وذلك شريطة أن يتم ذلك في «جلسة علنية منقولة على الهواء مباشرة»، وقد عاد «باشاغا» في 29 أغسطس الماضي إلى ليبيا في حماية عشرات من الآليات العسكرية الد اعمة له.

فباشاغا يحاول جاهدًا خلال الأشهر الأخيرة تسويق نفسه باعتباره الرجل الأول والأكثر نفوذًا في غرب ليبيا، وهو ما تجلّى في زياراته المتكررة إلى تركيا وكان آخرها زيارتين متتاليتين في يوليو الماضي وأغسطس الماضي.

ويحظى «باشاغا» المولود في مد ينة مصراتة، بد عم كبير من ميليشيات مصراتة، وهي ميليشيات لد يها نفوذ قوي في غرب ليبيا، لذا فعقب صد ور قرار الإيقاف أعلنت ميليشيات مصراتة النفير واستد عت عناصرها، فيما أكد وا تضامنهم مع وزير الد اخلية، كما طالبوا بفتح تحقيق لمعرفة خلفيات هذا القرار ومن يقف وراءه، وطالبوا -في بيان- بتشكيل حكومة أزمة مصغرة وتغيير كل الوزراء، وبإخراج الحكومة من طرابلس إلى أي مد ينة أخرى.

من جانب آخر،بالتزامن مع نشر حكومة الوفاق أخباراً عن تد ريبات عسكرية في طرابلس، فضلاً عن رصد تقارير لوصول طائرات عسكرية من تركيا صاحبتها زيارة غير معلن عنها مسبقاً لوزير الد فاع التركي خلوصي أكار، إلى طرابلس، جاء قرار رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، مؤخراً، بإعادة تشكيل «ميليشيا الردع»بقيادة عبد الرؤوف كارة، وإلحاقها بالمجلس الرئاسي، بعد ما كانت تتبع وزارة الد اخلية.

> يحظى باشاغا المولود في مدينة مصراتة، بدعم كبير من ميليشيات مصراتة، وهي ميليشيات لديها نفوذ قوي في غرب ليبيا.

وسيعاد بموجب القرار تنظيم الجهاز، على أن تكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة؛ ويكون مقره الرئيسي بالعاصمة طرابلس، مع إمكانية إنشاء فروع أخرى لاحقا.

ومنح القرار الجهاز 10 اختصاصات من بينها المشاركة في تنفيذ الخطط الأمنية الخاصة بتأمين الانتخابات والاحتفالات العامة والفعاليات الرسمية، وغير الرسمية المرخص لها ومكافحة أعمال الشغب ومظاهر الإخلال بالأمن العام؛ بالإضافة إلى التعاون مع الجهات المختصة في مكافحة عصابات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وضبط جرائم غسل الأموال والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتنسيق وتبادل المعلومات مع المنظمات والهيئات والأجهزة الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب تحت إشراف الجهات المختصة.

ويعتبر متابعون أن القرار يتنزّل في إطار ما وصفوه بالصراع المفتوح بين السراج وأغا الذي يسعى لخلافته في منصبه، حيث يعد بمثابة انقلاب ناعم سيحرم باشاغا من اعتماده المتصاعد مؤخراً على جهاز الردع بعد تغيير اسمه من قوات الردع وهي في الأصل ميلشيات مسلحة، في السيطرة على طرابلس، علما بأن الجهاز بات يلعب دورا كبيرا في تأمين المدينة لصالح حكومة الوفاق.

في سياق متصل،اعترضت وزارة الدفاع بحكومة الوفاق، الاثنين، على عملية «صيد الأفاعي» التي أطلقها وزير الداخلية فتحي باشاغا للقضاء على مهربي البشر والوقود والمسلحين المتطرفين وتجار المخدرات، ضمن فصل جديد من فصول الخلافات بين مؤسسات الوفاق

> باشاغا يحاول جاهدًا خلال الأشهر الأخيرة تسويق نفسه باعتباره الرجل الأول والأكثر نفوذًا في غرب ليبيا، وهو ما تجلّى في زياراته المتكررة إلى تركيا وكان آخرها زيارتين متتاليتين في يوليو الماضي وأغسطس الماضي

تخفي وراءها تنافسا على القوة، قد تعجل بمواجهة مسلحة بين الميليشيات في غرب ليبيا.

وكان وزير الداخلية فتحي باشاغا، قد أعلن عن عملية عسكرية يجري التحضير لها ستستهدف الجريمة المنظمة ومهربي البشر والوقود وتجار المخدرات، وتم تسميتها بعملية «صيد الأفاعي»، مشيرا إلى أنها ستكون تحت إشراف وزارته وبالتعاون مع المنطقة العسكرية الغربية والمنطقة العسكرية طرابلس وبدعم دولي، وبدأ بالفعل في تحريك قواته للإعداد لهذه العملية.

لكن وزارة الدفاع التي يقودها صلاح الدين النمروش، المحسوب على مدينة الزاوية، أين تنشط عصابات التهريب، أعلنت تبرؤها منها، وأوضحت في بيان أن الوزارة وآمر المنطقة العسكرية الغربية، إضافة لآمر المنطقة العسكرية في طرابلس، أكدوا عدم اطلاعهم أو التنسيق المسبق معهم بخصوص ما يطلق عليه عملية صيد الأفاعي.

وطلبت الوزارة من كل الجهات ذات الاختصاصات الأمنية، التنسيق المسبق مع الوزارة بمؤسساتها العسكرية والأمنية، لضمان الحصول على نتائج حقيقية تحقق الأمن والأمان لجميع المواطنين، وتحفظ سيادة الوطن ومؤسساته.

ولم تحظى خطّة باشاغا كذلك بدعم آمر غرفة العمليات المشتركة أسامة جويلي، المحسوب على مدينة الزنتان، والذي أكد في بيان أنه يجب معالجة بعض الأمور قبل البدء بأي عمل عسكري، مضيفا أن «التعاون بين الجهات العسكرية والأمنية ووزارة العدل ضرورة قصوى لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار والقضاء على المجرمين، وضرورة وجود تنسيق مسبق، يضم وزارة الداخلية ووزارة العدل وآمري المناطق العسكرية، وآمر القوة المشتركة لوضع خطة متكاملة حتى يحقق هذا

> تشكل عملية «صيد الأفاعي» التي تبناها وزير الداخلية المفوض في حكومة الوفاق فتحي باشاغا وبدعم من قوى إقليمية ودولية، واجهة طبيعية للصراع القائم في غرب ليبيا.

التعاون أهدافه الكاملة». وتشكل عملية «صيد الأفاعي»التي تبناها وزير الداخلية المفوض في حكومة الوفاق فتحي باشاغا وبدعم من قوى إقليمية ودولية، واجهة طبيعية للصراع القائم في غرب ليبيا، وخاصة أمام استحقاقات المرحلة القادمة إثر التوافقات حول إنهاء حالة الفوضى في البلاد.

من ذلك،تمثّل هذه العملية تمظهر آخر للصراع بين باشاغا و السرّاج إذ من المرجّح أن تصدّر هذه الخلافات إلى جماعة الإخوان الجاعمة لباشاغا، التي تتعرض لانتقادات واسعة من ميليشيات قوة حماية طرابلس وحلفائها، وهو ما يعني أن عملية «صيد الأفاعي»قد تؤدي إلى صدام بين ميليشيات غرب طرابلس وقد تعقد مسار التسوية الذي يُفترض أن ينتهي بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ديسمبر المقبل.

إلى ذلك،يرى مراقبون أن تصاعد حدة الصراع بين رئيس حكومة الوفاق ووزير داخليته لم يكن مفاجئًا في ظل وجود العديد من المؤشرات خلال الأشهر الأخيرة على ذلك، انطلاقًا من هشاشة التحالف القائم على العديد من التناقضات، بيد أن الأمر المفاجئ هو تراجع قدرة أنقرة على ضبط وكلائها في ليبيا، بالرغم من الاتفاقيات المتعددة التي تم توقيعها، وكذلك الزيارات التي قام بها مسؤولون سياسيون وعسكريون أتراك خلال الأسابيع القليلة الأخيرة.

ولذا فإن تصاعد الخلاف في الغرب الليبي يهدد الأطماع التركية بشكل كبير، ويُحوّل التدخل التركي المتغلغل في ليبيا من «فرصة» تسعى أنقرة لاستغلالها من أجل تحقيق مصالحها في الشمال الإفريقي وجنوب المتوسط، إلى «فخ» يمكن أن يطيح بكل تلك الأطماع في المديين المنظور والمتوسط.

> ولم تحظ خطّة باشاغا كذلك بدعم آمر غرفة العمليات المشتركة أسامة جويلي، المحسوب على مدينة الزنتان، والذي أكد في بيان أنه يجب معالجة بعض الأمور قبل البدء بأي عمل عسكري،

الأسود

هذه أسباب تعثر الحوار السياسي.. ولا وجود لمشكلة حقيقية بين الليبيين

حوار/ همسة يونس

رأى عضو مجلس النواب ميلود الأسود، أن ما أعلن عنه من تقدم حول آلية اختيار السلطة التنفيذية هو أبرز التطورات التي شهدها الحوار السياسي برعاية البعثة الأممية خلال الآونة الأخيرة، لافتا إلى أن السبب الرئيسي في تعثر المسار السياسي هو التمسك بأسماء والضغط من أطراف داخلية وخارجية لتمريرها. كما أكد الأسود أنه متى توفرت إرادة حقيقية لدى أطراف الصراع الحقيقيين -وليس أعضاء الحوار- سيكون حينها من السهل حل الأزمة الليبية. ولمزيد من التفاصيل حول مستجدات المشهد السياسي في ليبيا وتطوراته، وأهم تطورات الحوار السياسي برعاية البعثة الأممية وأسباب تعثره والحلول المقترحة، كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع عضو مجلس النواب مليود الأسود، وإلى نص الحوار

كيف تابعتم مستجدات الحوار السياسي في ليبيا؟

متابعتنا للحوار السياسي الذي تشرف عليه البعثة الأممية تشبه متابعة أي مواطن عادي، حيث أنه لا تأثير لنا على مساراته ولا تتطلب أيا من خطواته موافقة مجلس النواب، ومع ذلك وفى سبيل إنهاء الأزمة أعلنا استعدادنا لقبول نتائجه متى أفضت إلى تشكيل حكومة موحدة للبلاد، وهو الأمر الذي عجزنا نحن كنواب في الوصول إليه عبر مجلسنا والسبب المباشر التأثير القوي وتدخل أطراف الصراع في عمل مجلس النواب عبر الضغوط التي تمارس والتهديدات التي يتعرض لها النواب.

وما نراه من خلال مجريات هذا الحوار هو أنه لاتزال هناك الكثير من التحديات أمام استكمال المسار القائم ولعل السبب الرئيسي في تعثره هو التمسك بأسماء والضغط من أطراف داخلية وخارجية لتمريرها، فما يرفع من شعارات هو فقط وسيلة لإيصال أسماء وليست مطالب حقيقية لأنه في الواقع لا وجود لمشكلة حقيقية بين الليبيين.

ما أهم تطورات الحوار؟

لعل ما أعلن عنه من تقدم حول آلية اختيار السلطة التنفيذية هو أبرز التطورات التي شهدها الحوار خلال الآونة الأخيرة، ومتى حلت هذه المسائلة سيصبح إعادة تشكيل الحكومة مسائلة وقت فقط.

كيف تصفون دور البعثة الأممية في هذه المرحلة؟

البعثة تحاول المساعدة ولكن هذا ليس بدون مقابل، فالدول التي خلفها كان لها تأثير واضح في تشكيل لجنة الحوار والأسماء التي اختيرت من غير المنتخبين غلب عليها التوجيه في الاختيار بهدف تمرير أسماء بعينها. إضافة إلى أن ما قام به الأعضاء المنتخبون كمجلس النواب والدولة داخل اللجنة يستحق الإشادة كونه حد من حجم التأثير الخارجي.

- لاتزال هناك الكثير من التحديات أمام استكمال المسار السياسي.
- سبب تعثر الحوار هو التمسك بأسماء والضغط من الداخل والخارج لتمريرها.

** ماذا عن أسباب تعثر الحوار ومحطات الخلاف بين الأطراف الليبية؟

التعثر في حوار البعثة سببه التمسك بالأسماء وعلى رأسها المستشار عقيلة صالح، وفتحي باشاغا، وبالطبع لا يخلو هذا من الضغوط الخارجية لتمريرها.

وتعثر المسارات المحلية كمسار مجلس النواب مجددا سببه ضغط الأطراف على المجلس بشتى السبل لمنع التئامه وهو ذات الأمر الذي يعانيه المجلس القابع تحت رحمة أطراف الصراع إذا لا قوة تحميه من تأثيرهم ولا سلطة تنفيذية تخضع له.

** كيف يمكن تجاوز هذه الخلافات؟

متى توفرت إرادة حقيقية لدى أطراف الصراع الحقيقيين وليس أعضاء الحوار سيكون حينها الحل أسهل بكثير والعمل خارج قاعة الحوار مع القوى الفاعلة هنا وهناك هو ما سيجعل من بداخل القاعة متوافقين.

** من وجهة نظرك هل سينجح الحوار؟

أتمنى ذلك.. رغم الاستياء من التدخلات الخارجية ومحاولات فرض الوصاية وتجاوز الشرعية.

** هل ليبيا مستعدة للانتخابات، وهل تمثل الانتخابات بوابة ليبيا الوحيدة للخروج من أزمتها؟

نتمنى أن تتم في الموعد الذي أعلن عنه ولكن ما سمعناه عبر الإعلام ومن بعض المرشحين عن حجم التزوير والتدخل في سير العملية يعتبر مؤشر خطير جدا ولا يجب إهماله وهو ما أكدته الطعون التي قدمت. وأن لم تتخذ التدابير الكافية لمعالجته فقد تتحول الانتخابات القادمة إلى كارثة. لذلك أدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق بمساعدة دولية فيما حدث ووضع تدابير العلاج والاستعانة بمراقبة دولية للانتخابات فالظروف التي أدت لنجاح انتخابات البرلمان والمؤتمر سابقا غير متوفرة حاليا.

- في الواقع لا وجود لمشكلة حقيقية بين الليبيين.
- البعثة الأممية تحاول المساعدة ولكن هذا ليس بدون مقابل.

الفكحال

الانتخابات هي بوابة ليبيا الوحيدة للخروج من أزمتها

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد رئيس المنظمة الوطنية لصوت الشباب الليبي د. أكرم إبراهيم الفكحال أن الانتخابات هي بوابة ليبيا الوحيدة للخروج من أزمتها مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن هذا مرتبط بمشاركة جميع فئات المجتمع في هذا الاستحقاق وانتخاب شباب وطنيين أكفاء وليس إعادة تدوير لنفس العناصر الموجودة الآن

إلى نص الحوار:

** كيف تتابع الدعوات الأممية والدولية المكثفة لإجراء الانتخابات في ليبيا؟

هناك دعوات أممية ودولية عديدة منذ سنوات وهي دعوات نرى أنها مكررة سياسيا وبصيغ وأساليب معتادة وكأنها جمل يجب أن تقال في مثل هذه المواقف، فكما يعلم الجميع أن انتخابات المؤتمر الوطني الماضية شارك فيها الشعب الليبي بكل فرحة وسرور متأملين بواقع جميل ومزدهر، لكن كانت النتائج ليست كما تمنينا بسبب الأوضاع السيئة الاقتصادية والسياسية بل والاجتماعية أيضا التي تلت هذه الانتخابات.

ولكن بشكل عام نتمنى أن تكون هذه الدعوات جدية وحقيقية وملموسة بشرط أن تكون هذه الدعوات مبنية على أسس وقواعد صلبة وليست عشوائية تعيدنا إلى نفس المربع الأول وبنفس الأخطاء.

** إلى أي مدى يمكن القول أن البيئة الليبية جاهزة لإجراء الانتخابات؟

بصراحة الرأي العام بمختلف فئاته دائم الحديث والنقاش عن التضرر الواضح والملموس الناتج عن سوء الاختيارات السابقة، هذا قد يكون له أثر سلبي في الاهتمام بالانتخابات القادمة، لأن الرأي العام السائد والمعلن هو عزوف معظم الشعب الليبي عن الانتخابات حتى لا يعيدوا نفس الكرّة وتكون النتائج كسابقتها..

بالتالي نعتقد أن هذا يحتاج إلى حملات توعوية من قبل الدولة ومن قبل منظمات المجتمع المدني ومن قبل الشخصيات الوطنية التي يثق فيها الشعب توضح أن العزوف عن الانتخابات سيعيد نفس الوجوه ونفس الأوضاع التي عانينا منها بل هذا سيسهل على المتملقين والفاسدين أن يكونوا موجودين وبقوة لمراحل قادمة.

عاما 2012 و2014 تم إجراء

** هناك بعض القواعد ستجعل الانتخابات مقبولة

** هناك حالة من عدم الثقة في نتائج الانتخابات

انتخابات في ليبيا رغم الفراغ الأمني والخلافات السياسية

** فلماذا لم يتم السير على نفس هذه الخطوات خلال الأعوام الست الماضية؟

السبب الرئيسي هو دخول البلاد في حروب جراء الصراعات السياسية المعلنة وغير المعلنة والتي كان ولا يزال هدفها إثبات النفوذ وحماية المصالح الشخصية والتحكم والسيطرة على مقاليد ودفة الحكم بالقوة من بعض الأطراف راميين بكل القواعد والأساسيات عرض الحائط، وأيضا كما أشرت سابقا أن عدم ثقة الشعب في نتائج الانتخابات جعلتهم لا يريدون المشاركة فيها ولا ينتظرون منها الكثير خوفا من ما سيحدث بعدها.

** ما الذي يعيق إجراء الانتخابات بليبيا؟

يمكن القول أنه لا توجد عوائق واضحة لاجراء الانتخابات ولكن وجود وتخوف المجموعات التي تسيطر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية هو العائق الرئيسي الغير معلن، حيث أن الانتخابات التي ستتم بصورة صحيحة تعني عدم وجودهم مستقبل لهم في الساحة وبالتالي ضياع مصالحهم ونفوذهم، وهذا العائق قد يعني عدم الوصول إلى هذه المرحلة المستهدفة الهامة والتاريخية المتمثلة في إجراء انتخابات نزيهة.

** تم تحديد 42 ديسمبر موعدا للانتخابات فابرأيك إلى أي مدى يمكن الالتزام بهذا الموعد خاصة وأنه جرى في السابق تحديد عديد المواعيد التي لم يتم الالتزام بها؟

لا توجد أي أسس أو معايير يمكن الاستناد عليها تؤكد أو تنفي إمكانية الالتزام بهذا التاريخ والذي سبقه تواريخ ومواعيد عديدة لإجراء الانتخابات، ولكن نتمنى أن تلتزم جميع الأطراف بما تم الاتفاق عليه لتحقيق الاستقرار المنشود، مع تأكيدنا على ضرورة وأهمية وجود الشباب الوطنيين أصحاب الكفاءة في عملية صناعة القرار، كما يتواجدوا على الساحة السياسية البرلمانية التشريعية حتى تتجدد الروح في مفاصل الدولة.

** إلى أي مدى تتوقع التمكن من الوصول لقاعدة دستورية صلبة لإجراء الانتخابات قبل نهاية العام؟

لجنة صياغة الدستور موجودة منذ سنوات ومصروفات مرتباتها التي تستنزف ميزانية الدولة مستمرة ولم تنقص بل زادت وزاد معها المهام والعلاوات، ولا نعلم ماهو دورهم إلى حد هذه اللحظة قياسا بالنتائج والغرض من وجودهم، خاصة أن المطلوب منهم ليس بالمستحيل مقارنة بعدد سنوات

** المسيطرون على البلاد يخشون تأثر مصالحهم بالانتخابات

وجودهم وتشكيل لجنتهم، فإذا كانت هناك عراقيل لا نعلمها نتمنى منهم أن يكونوا عند مستوى الأمانة المكلفين بها ويوضحوا للشعب ماهي العراقيل التي واجهتهم وتواجههم رغم أن هذا سيكون متأخر جدا، لأن الانتخابات ضمنيا يجب إن تستند إلى دستور يحكمها ويقننها يمكن الرجوع إليه والعمل به عند وجود ما يخالفه.

**** برأيك هل تمثل الانتخابات بوابة ليبيا الوحيدة للخروج من أزمتها؟**

نعم بكل تاكيد، ولكن هذا مرتبط بمشاركة جميع فئات المجتمع فيها من خلال الوعي بضرورة مشاركتهم ووجود الشباب الوطنيين الاكفاء وليس تدوير نفس الوجوه، فالانتخابات إن طبقت بنزاهة وبصورة صحيحة وديمقراطية حقيقية سيكون لذلك الأثر والتاثير المباشر على الأوضاع العامة للدولة وخروجها من هذا النفق المظلم الذي نعاني منه منذ سنوات.

**** كيف يمكن للبعثة الأممية أن تلعب دورا رئيسيا في الدفع نحو الانتخابات؟**

وجود طرف دولي يسعى حقا إلى استقرار البلاد كما يسوق وينادي ويردد في أغلب المحافل والاجتماعات الدولية سيساعد جدا في إكمال هذه الانتخابات مع ضرورة فهم جميع مكونات الشعب الليبي لأهمية الانتخابات بالتالي سيكون دور البعثة الأممية مكملا لدور الشعب الذي سيشارك فيها.

**** ما مدى تخوفكم من عدم قبول بعض الأطراف لنتائج الانتخابات؟**

من المعروف في كل العالم أن نتائج الانتخابات لن تكون مرضية للجميع، وانتخابات الولايات المتحدة الأخيرة خير دليل على هذا، لكن هناك بعض القواعد التي ستجعل نتائج الانتخابات مقبولة ولو على مضض منها وجود أسس لهذه الانتخابات ترتبط بفترة وجود المنتخبين على الكراسي والنتائج المطلوبة للمرحلة القادمة المتمثلة في الخطط والاستراتيجيات والموازنات ومتابعتها ومتابعة انحرافاتها مع وجود رادع قانوني ودستور يستند عليه.

ولكن إذا وصلنا لمرحلة الانتخابات بمشاركة واقتناع جميع فئات الشعب الليبي فلن يكون لعدم قبول النتائج من بعض الأطراف أي مدعاة للخوف إلا في حال التوجه إلى حلول بديلة قد تكون على شكل حرب عسكرية من قبلهم، وهنا نعتقد أنه سيكون للبعثة الأممية دور حقيقي ومؤثر وفاعل تستطيع أن تؤكد من خلاله أنها تسعى حقا لاستقرار البلاد أمنيا واقتصاديا وسياسيا.

**** ما السيناريوهات المتوقعة بشأن مستقبل الانتخابات في ليبيا؟**

نتمنى حقا أن نصل لمرحلة الانتخابات أولا، والتي نعتقد أنها البوابة الصحيحة والفاعلة للدخول إلى مرحلة الاستقرار والانتعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتي ستكون حينها بعيدة عن المحاصصة تتمثل في احتواء الجميع بدون استثناء أو إقصاء لأحد، تكون أسسها الكفاءة والقدرة والشباب وروح الوطنية الحقيقية، وكل هذا مرتبط بفهم جميع مكونات وفئات الشعب الليبي لضرورة المشاركة وبقوة فيها، وإلا ستكون العواقب وخيمة لا نتمناها، منها حروب مدعومة لمصالح شخصية تتيح لأي شخص أن يضر ويدمر البلاد وبالتالي لن تقوم لها قائمة إلا بعد سنوات لا نعلم عددها.

كاريكاتير

محمد قجوم